Communication - newsletters

2004 -

MARSAD -المرصد

- - - تشرين أول -

0

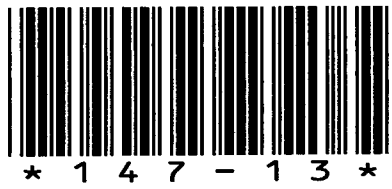

المرصد

العدد الثامن – تشرين أول ٢٠٠٤

افتتاحية

شهر تشرين الأول كان شهر التعليم الرسمي بدون منازع. فقد انفجرت المشكلات والأزمات منذ بداية الشهر. من عدم قدرة وزارة التربية على تحديد موعد بدأ العام الدراسي إلى تأخر توقيع مراسيم الأساتذة الثانويين الفائزين بمباراة مجلس الخدمة المدنية، إلى نقص فادح بالأساتذة يتعذر معه البدء جدياً بالدخول إلى الصفوف المدرسية. عدا عن مشكلات يوم العطلة السبت أم الجمعة إلى مشاكل البناء المدرسي... إلى تهديد الأساتذة المتعاقدين بالإضراب.
وقد كتب زهير حواري في جريدة السفير ١٩ تشرين الأول:

" نجحت السلطة في فرض مزيد من التهميش على المدرسة الرسمية من مدخل المتعاقدين . تميز هذا العام باهتراء إضافي نوعي بالقياس إلى الأعوام السابقة. والحصيلة هي مزيد من تثبيت نخبوية التعليم على حساب ديموقراطيته. الإضراب الذي ينفذ اليوم، بعد أن نفذ أمس هو دلالة إضافية على المسار الانحداري للقطاع العام، وهو إضراب له ما بعده.."

" المؤكد أن التعليم الرسمي في مختلف حلقاته يندفع نحو الهاوية. يصح الأمر على الجامعة اللبنانية كما هو أكثر صحة على المرحلة الابتدائية. عندما تحدثنا عن الخطوات المتدرجة لم نكن نتهم أحد بعينه. كنا نقرأ مسارات تقود إلى نتائج، فلا تأتي العواصف فجأة أو عفو الخاطر".

" إن الدفاع عن التعليم النوعي قد يكون أحد مجالات الاستنهاض العام، استنهاض توحيدي يتجاوز المصالح الضيقة النافرة. في غياب حركة نقابية عامة. ليس أقل من دعوة هذا القطاع بما يختزنه إلى لعب هذا الدور، طالما أم الإنفاق على التعليم هو في رأس سلم الأولويات لكل بيت لبناني، ولا سيما الفئات الأكثر حاجة منه إلى بقاء هذا القطاع سليماً ومعافى، يفتح أمامها المغلق من الأبواب والأقفال " .

- **عن أحوال التعليم الرسمي في لبنان**

بمناسبة بدء العام الدراسي نشرت جريدة البلد تحقيقاً على ثماني حلقات رسمت من خلاله ملامح من واقع التعليم الرسمي الذي يشهد إقبالاً منذ سنوات بسبب التأزم الاجتماعي – الاقتصادي الذي يعانيه اللبناني. فقد ارتفعت حصة المدرسة الرسمية خلال السنوات ١٩٩٢-٢٠٠١ من ٣٢ بالمئة إلى ٣٩ بالمئة من مجموع الطلاب العام. يتوزعون على ١٣٣٥ مدرسة منها ٢٣٩ مدرسة ثانوية.

ومن المتوقع أن يزيد عدد الطلاب المسجلين هذا العام عن مليون طالب فإنه تكفي الإشارة إلى واقع عدم مواكبة هذا الارتفاع في العدد مع عدد المقاعد. ونكتفي بإشارة معبرة عندما تشير الإحصاءات إلى ازدياد عدد الطلاب بنسبة ٤٧ بالمئة خلال نفس الفترة ، ما أدى إلى استحداث نظام الدوامين الذي كان فقط من نصيب مدارس غرب بيروت وضاحيتها الجنوبية.

ولم تشهد وزارة التربية حتى الآن خطة شاملة يتم العمل بموجبها.

- **انعدام الخطط**

وفي ظل انعدام وزارة للتخطيط والتعليم وتشابك الصلاحيات نجد أن مجلس الإنماء والإعمار أنجز شروط ٥٢ مدرسة من مختلف المناطق اللبنانية، والذي لم يستكمل بناؤها حتى الآن حسب الجدول التالي:

- ١٢ مدرسة في جبل لبنان
- ١١ مدرسة في الشمال
- ١٤ مدرسة في بيروت
- ١٤ مدرسة في البقاع
- مدرسة واحدة في الجنوب

هذا في الوقت الذي يبني فيه مجلس الجنوب مدارس بالجملة في كل قرية تقريباً بشكل أدى إلى وجود فائض في المدارس وإلى بناء مدارس جديدة ملاصقة للمدارس القديمة. ومن نتائج ذلك وجود مدارس بأستاذين لكل طالب ووجود صفوف يتراوح عدد طلابها بين ٣ و ٥ و ٨ طلاب فيما بعض مدارس بيروت يصل فيها عدد الطلاب إلى ٥٠ في كل صف.

- **فترة الدراسة محدودة**

يعاني النظام التعليمي الرسمي من مشكلات عديدة أهمها ، حسب تقرير منظمة تقرير منظمة الأونيسكو هو اقتصار أيام التعليم الرسمي الفصلية على ١٥٠ يوماً من أصل ٣٦٥ يوماً في السنة. هذا عدا عن الإضرابات والمفاجآت في الطقس وغيرها. وقد طلبت منظمة الأونيسكو برفع أيام العام الدراسي إلى ١٨٠ يوماً على الأقل ليستطيع الطلاب مواكبة وإتمام المنهج التعليمي واستيعابه. ولكن ممانعات الدولة كثيرة وأهمها عدم رغبتها في أن تكون الإضافة على حساب الموسم السياحي. وبدل تطوير المناهج قام وزير التربية عبد الرحيم مراد بإلغاء مواد كالمسرح والفنون والرياضة وكذلك التكنولوجيا بحجة أن المدارس غير مؤهلة بمجملها لأي نشاطات من هذا النوع.

- **الضغوط السياسية**

عادة ما يتم نقل المدرسين من مدرسة إلى أخرى وفقاً لاعتبارات سياسية محلية، كذلك تسمية النظار والمدراء. وفي عام ٢٠٠٣ وصف تقرير صدر عن هيئات رقابية المناقلات في صفوف المعلمين في المدارس الرسمية بأنها تسببت بالمشكلات وضاعفتها. واعتبرها القرير خرقاً للقوانين. وتحدث التقرير عن أن التوصيات التي تؤشر إلى كيفية الخروج من المأزق لا تنفذ من قبل الإدارات التربوية المعينة المتعاقبة. وإذ شملت المناقلات ٦٧٤ مدرساً من مدارس إلى مدارس أخرى. منهم ٣٠٤ لا تحتاجهم هذه المدارس. وتم نقل (١٥٩) أستاذاً من مدارس لا تستغني عنهم لأن لا بديل لهم.

- **الضغوط الأهلية والطائفية**

تكرست أثناء فصول الحرب اللبنانية سياسة الفرز التي فرضت نفسها، فتحولت المدرسة الرسمية على سلسلة من المدارس الرسمية وذلك حسب طائفة المدرسين والمدراء والنظار الذي يتولون إدارتها ... هذا الفرز الذي فرضته ظروف الحرب عملت الدولة لاحقاً على تثبيته كناتج طبيعي للتركيبة السياسية الجدية التي أسفرت عن اتفاق الطائف. وهكذا بقيت المناطق والهيئات والجماعات الأهلية تطبع المدرسة الرسمية بطابعها في كل منطقة.

ولعل تلك المسالة تتجسد في ظاهرة الفائض في المعلمين التي هي عنوان مستقر لتوظيف المحاسيب ثم تحويلهم إلى مشكلة.

الدولة اللبنانية تتخلى عن مسؤولياتها تدريجياً وفي كل مفاصل العملية التربوية. وما تعاطيها مع مسألة الفائض إلا الدليل الأكيد، حيث رفضت تغطية كلفة التعاقد من موازنتها وطلبت من صناديق الأهل في المدارس تغطية هذه الكلفة.

- **إحصاءات رسمية**

وقد أصدر المركز التربوي للبحوث والإنماء الخاضع لوصاية وزارة التربية والتعليم العالي دراستين إحصائيتين:

تطور المؤشرات التربوية من العام الدراسي ١٩٩٩-١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١ النشرة الإحصائية السنوية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وقد حفلت النشرتين بالمعلومات والإحصاءات:

- ازداد عدد الطلاب خلال الفترة المذكورة من ٢٨٥١٨٨ طالباً إلى ٣٤٨٣٠٤ ، أي بزيادة ٦٣١١٦ طالباً ونسبة الزيادة ٢٠ بالمئة.

وفي قراءة لهذه الأرقام، يتبين أن فئات من الطبقة الوسطى التي كانت قادرة على إرسال أولادها إلى المدارس الخاصة لم تعد قادرة على ذلك بسبب انهيار أحوالها المعيشية.

- بلغ مجموع أفراد الهيئة الإدارية والتعليمية التابعين للملاك والمتعاقدين في جميع قطاعات التعليم العام في لبنان ٨٤٤٠٧ معلماً ومعلمة موزعين على النحو التالي:

التعليم الرسمي: ٤٠٨٢٤ معلماً النسبة ٤٨,٤ بالمئة.

التعليم الخاص: ٣٧٥٢٦ معلماً النسبة ٤٤,٤ بالمئة.

التعليم الخاص المجاني:٦٠٥٧ معلماً النسبة ٧,٢ بالمئة.

- ومن الأرقام المعبرة ازدياد نسبة عدد المعلمات على المعلمين في التعليم الرسمي والتعليم الخاص. فقد ازدات نسبة المعلمات في التعليم الرسمي من ٦٢,٥ بالمئة عام ٩٧ - ١٩٩٨ إلى ٦٦,٦ بالمئة عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

أما في التعليم الخاص فارتفعت نسبة المعلمات على المعلمين من ٧٢,٣ عام ٩٧-٩٨ إلى ٧٣,٣ عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ويتطرق الملف الذي نشرته جريدة البلد إلى أحوال التعليم الرسمي بين الجنوب والشمال.

- **التعليم الرسمي في الجنوب**

يبلغ عدد طلاب محافظتي الجنوب والنبطية في العام الدراسي الحالي ١٦٥ ألف طالب استوعبت المدارس الرسمية أقل من نصفهم بقليل. فقد كانت حصة لـ ٣٠٦ مدرسة رسمية حوالي ٨٠ ألف طالب، ما يعني أن حصة المدرسة الواحدة لم تتجاوز الـ ٢٦٢ طالباً وهو معدل يضاهي المعدل في أعرق المدارس في العالم.

إلا أن واقع الحال هو غير ذلك، فهناك الكثير من المدارس التي تتسع لمئات الطلاب ولا يرتادها سوى العشرات منهم . ففي حين تشكو صفوف المدن، لا سيما صيدا ، من تضخم أعداد الطلاب ويرزح الأهالي تحت وطأة الحاجة إلى الواسطة والدعم لإدخال أولادهم إلى الثانويات، تعاني صفوف القرى نقصاً حاداً على مستوى الطلاب. كما هو الحالة في عديسة (قضاء مرجعيون) التي كرست مدرستها عامها الماضي لتعليم ٣١ تلميذاً فقط، أو في دير كيفا

(قضاء صور) التي اقتصر استعمال ثانويتها الجديدة على طابق واحد من طوابقها الثلاث يدرس فيه حوالي ١٥٠ طالباً فيما تبقى مئات المقاعد شاغرة. أو في كفر حمام (قضاء حاصبيا) التي تم إقفال مدرستها بعد ترميمها لعدم وجود طلاب.

إلا أن كثرة بناء المدارس لا يترافق مع خطة التجهيز المتلازمة مع النهوض بالمدرسة الرسمية. هذا الأمر دفع بالبعض إلى التشكيك بنية النهوض بالمدرسة الرسمية، خصوصاً مع وجود المدارس الخاصة المجانية التابعة للقوى السياسية المتنافسة والتي من مصلحتها زيادة الإقبال على مدارسها.

وتذكر جريدة البلد أن عملية بناء المدارس في الجنوب قد تم تلزيمها وفق مواصفات تنطبق على عدد من الأشخاص المقاولين المحدودين العدد.

- **التعليم الرسمي في الشمال- عكار**

أقل ما يقال عن واقع التعليم الرسمي في عكار أنه واقع في الفوضى. الدكتور زياد منصور يشير إلى الفوضى الشاملة في القطاع على كافة المستويات. هذا إذا تجنبنا الحديث عن مشاكل الأبنية المدرسية والكادر التعليمي. تشير الدراسات وإحصاءات المنطقة التربوية إلى وجود مدارس مهددة بالإقفال بسبب كثرة المعلمين وندرة عدد التلاميذ. لكن الوضع معاكس في مدارس أخرى، وهذا يؤكد وجود المحاصة السياسية والمحسوبيات في تعيين الأساتذة والمناقلات التي تجري إنما تجري بالواسطة. وبعض المدارس يفوق عدد الأساتذة فيها عدد الطلاب.

ويزداد الأمر سوءاً في ظل غياب أي دور فاعل ونشيط للتفتيش التربوي في المدارس. وينسحب الأمر على التعليم المهني الذي بات سوقاً تجارية تربوية. بحيث يجري تفريخ عشرات المدارس الخاصة في كل سنة، بمراسيم لا تتطابق مع المواصفات المطلوبة. والأخطر من ذلك الانتشار المكثف للمدارس ذات الطابع الديني التي كثيراً ما لا تتقيد بالمنهج التربوي الرسمي..

البلد ٩-١٠-١١-١٢-١٥-١٧ تشرين أول ٢٠٠٤

- **مباني الجامعة اللبنانية في البقاع**

تتجدد معاناة الفرع الرابع في الجامعة اللبنانية في البقاع مع بداية العام الجامعي الحالي. وهي معاناة مستمرة منذ انطلاقة الفرع في العام ١٩٧٧ وتتفاقم هذه السنة من خلال مشكلة المباني غير المطابقة للمواصفات والمعايير الأكاديمية المتعارف عليها وحتى أماكن تواجدها.

معظم المباني سكنية بالأصل وقديمة ومتصدعة تفتقد إلى القاعات والملاعب والتجهيزات الضرورية. والأخطر وقوع بعض مباني الكليات على الطرق الرئيسية السريعة. ولكن الهم افتقاد الفرع الرابع لاختصاصات عديدة متوفرة في أكثر الفروع، منها الهندسة، الإعلام، إدارة الأعمال، التربية، الطب، الصيدلة، والسنتين المتبقيتين من كلية العلوم، وفتح فروع باللغة الإنكليزية.

ونظراً لمشكلة المباني، تبرز الحاجة إلى الإسراع في تنفيذ مشروع البناء الجامعي الموحد. وما يتخوف منه البقاعيون هو اقتصار البناء الجامعي الموحد على الكليات الموجودة (كلية حقوق، وعلوم اجتماعية، وعلوم، وآداب، فضلاً عن الصحة) دون استحداث كليات جديدة، علماً أن المشروع يلحظ إنشاء كلية زراعة.

ويرى مدير فرع كلية الآداب، أن مشروع بناء الفرع الموحد سيشكل حالة تنموية للبقاع لأنه يساهم في تعليم أكثر من عشرة آلاف طالب سنوياً، إضافة إلى توفير مليار ليرة تنفقها الدولة على الإيجارات وصيانة المباني.

وطالب مدير فرع الصحة أن يلحظ المشروع فتح اختصاصات يحتاجها سوق العمل. وقال أن أبرز ما تعانيه الكلية هو عدم وجود أقسام ضرورية فيها لقسم الصلاح الفيزيائي والتصوير الشعاعي وعلوم التغذية، وتقويم النطق وتأهيل المعاقين.

سامي الحسيني السفير ٢٠٠٤/١٠/١٤

التلفزيون التربوي

منذ أكثر من ثلاث سنوات يعمل المركز التربوي للبحوث والإنماء على إنشاء " التلفزيون التربوي " لتشكل مشاهدة التلفزيون في المدارس مادة توجيهية ملازمة للعملية التربوية اللبنانية. يقع التلفزيون في منطقة جونية ويشرف على أعماله د. هشام زين الدين، من قبل المركز التربوي. ويتألف المبنى من استديوهات وغرف مونتاج وتصوير. كما أنشئ له فريق إداري وآخر تقني تابع للمركز التربوي. ويجهز بمعدات مقدمة كهبة من الحكومة الفرنسية. يعمل التلفزيون التربوي حالياً ضمن الظروف والإمكانات المحدودة المتاحة، على إنجاز مجموعة من الأفلام لدعم اللغة الأجنبية ولشرح مضمون المناهج الجديدة، بالإضافة إلى إنتاج أفلام بيئية. مثلاً حول المحميات الطبيعية في لبنان. وتقسم حلقات كل برنامج إلى مستويات حسب الفئات العمرية للطلاب.

في عصر الفضائيات يراودنا حلم كبير يقول زين الدين متمنياً أن يتحول " التلفزيون التربوي" من مركز لإنتاج الأفلام التعليمية المرتبطة بالكتاب المدرسي إلى مركز إنتاج وبث أو إلى قناة إرسال تربوية متخصصة مدعومة من قبل الدولة وموجهة إلى قطاعات المجتمع كافة لأننا ندرك أهمية هذه المؤسسة في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية.

نبيل الخوري السفير ٢٠٠٤/١٠/٥

البـــــيئـــة

نحو حزب لبناني ينطلق من القضية البيئية

تحت هذا العنوان كتب حبيب معلوف مقالاً على حلقتين في جريدة السفير، يمكن أن نعتبره بياناً يشرح أهداف هذا الحزب المفترض. ننشر منه مقتطفات.

" مع تعاظم المشاكل البيئية في لبنان، وتهديد الموارد الطبيعية الأساسية بالتلوث والاستنزاف، هذه الموارد التي تعتبر ثروة لبنان الحقيقية وشبه الوحيدة، وتفاقم الهدر في الاقتصاد البيئي والمال العام، حيث باتت قيمة معالجة الهدر البيئي تتجاوز كلفة الدين العام، ووصول بعض الملفات البيئية الأساسية إلى الحائط السياسي المسدود في المقاربة والمعالجة. وبعد فشل الأفكار والمشاريع والبرامج التقليدية للتنمية في تحقيق إنماء متوازن بين الناس والمناطق ومع الطبيعة. وبعدما قطع الأمل بشكل كبير من الإدارات الرسمية المعنية بأنها تستطيع أن تحل هذه المشاكل عبر وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط، لأسباب عديدة ليس المجال لتعدادها... بعدما تعثر مشروع بناء الدولة (لا سيما بعد انتهاء الحرب الأهلية المدمرة على كل المستويات) المؤتمنة بشكل رئيسي وحتى إشعار آخر، على حفظ ديمومة الموارد الطبيعية وحقوق الإنسان الحالي والآتي. وبعدما تراجع العمل السياسي الديموقراطي ودور الأحزاب فيه ودخول البلاد في أزمة وطنية واجتماعية واقتصادية وسياسية، إن على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي والدولي.

من جهة أخرى، أن التحديات والمشاكل المطروحة اليوم أمام البيئيين، الذين كانوا ولا يزالون ممثلين عبر الجمعيات، ليست هي نفسها تلك التي كانت مطروحة أوائل التسعينات أثر خروج لبنان من حالة الحرب إلى حالة السلم، في أجواء مدمرة على كافة الأصعدة. فبعد عودة الدولة (نسبياً) وعودة المجالس البلدية إلى استلام مهامها التي تتقاطع في معظمها مع مهام الجمعيات، بات على هذه الأخيرة أن تعيد النظر بأدوارها ومهامها والانتقال من دور مقدم النماذج عبر إدارة المشاريع الصغيرة، إلى دور المشارك في صنع السياسات إذا أرادت لنفسها أن تكون صادقة وملتزمة بقضيتها.

انطلاقاً من ذلك، عادت فكرة " ضرورة تأسيس حزب بيئي في لبنان" حزب ينطلق من " القضية البيئية " بكل أبعادها الحياتية، إلى كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من منظار شمولي وكلي، وعابر للطوائف والمناطق والحدود.

عادت هذه الفكرة لتطرح بين الأوساط البيئية وغير البيئية بقوة في الفترة الأخيرة. ويبدو أن الفكرة تخطت مرحلة القناعة إلى مرحلة الحماس والفعل والبدء بطرح الأسئلة حول المعنى والشكل والجدوى والأهداف.

لماذا الحزب؟ وأي نوع من الأحزاب نريد؟ أي نوع من الأحزاب تحتاج القضية البيئية نفسها؟

لا يختزل دور الحزب السياسي البيئي بالسعي للوصول إلى السلطة لتحقيق البرامج والغايات كما يذهب البعض. الحزب هو الإطار السياسي الأنسب والمثل (حتى الآن) لأعضائه ولأفراد المجتمع، لرفع مستوى الوعي السياسي وللمشاركة في الحياة السياسية وتمثيل الآراء المختلفة والتعبير عنها وصنع القرار السياسي. بالإضافة إلى دور المراقب والمحاسب للحكومة على أعمالها.

وقد علمتنا الطبيعة، وهواية رياضة المشي فيها، أن الطريق التي نسلكها إلى موقع معين أو مميز في الغابة، قد تكون أجمل من الموقع المقصود نفسه، أو على الأقل هي جزء لا يتجزأ منه، وقد تستحق " الطريق " أن تكون غاية بذاتها أيضاً.

ثم أن السلطة، حسب المفهوم البيئي، ليست " سلطاناً " ترتكز على عنصر النفوذ أو الإرث التاريخي كأمر واقع من دون أي التزام، ولا " تسلط" من دون أي حق، ولا هي مجرد " سيطرة" قائمة على الإخضاع المفروض بالقوة، ولا تختزل بمعنى " الحق في الأمر "، ولا حتى " الأمر بالحق ". ولا هي " تفويضية" فقط بمعنى أن يفوض الناس عبر الانتخاب من ينوب عنهم لإعطاء الثقة بالحكومات... السلطة هي مسؤولية. إنها نوع من الإدارة المسؤولة للمجتمع والموارد الطبيعية كمقدمة وشرط ضروريين لسيطرة الناس على بعضهم البعض، أو على الأصح، سيطرة الأقوى على الأضعف.

أما عند البيئيين، فيجب أن تصبح السياسة في جوهرها، هي كيفية تجاوز مقولة وعقدة جوهرها، هي في كيفية تجاوز مقولة وعقدة " الصراع من أجل البقاء" نحو إدارة هذا الصراع تحت سقف المحافظة على شروط الحياة ومتطلبات البقاء أصلاً.

صحيح أن الحزب هو جزء من المجتمع أو من الكل، كونه يضم أفراداً من المجتمع، يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أهدافهم وبرنامجهم.

إلا أن حزباً يعتبر البيئة قضيته المركزية (وليست الوحيدة) لا يمكنه أن يكون شمولياً كما القضية البيئية نفسها. أنه الجزء من الكل، الذي يصبو إلى الكل والذي يعمل من اجل الكل فعلاً. و"الكل " في المفهوم البيئي، يعني كل الكون بما فيه الإنسان الذي نعرفه الآن وباقي الكائنات والأجيال الآتية أيضاً.

في العادة، تعتبر الأحزاب والمنظمات والنقابات والاتحادات عن مصالح معينة. وغالباً ما تكون هذه المصالح فئوية ومتضاربة. قد تكون مصالح طبقية أو قطاعية أو مهنية، مصالح جنسية أو نوعية. مصالح قومية أو اتنية، دينية طائفية ومذهبية أو مناطقية، مصالح مادية أو معنوية....الخ

أما في حزب سياسي للبيئة، فيمكن الإدعاء أنه الحزب الوحيد الذي يفترض أن لا يدافع عن مصالح فئوية.

فحزب بيئي يعتبر البيئة وسلامتها قضيته، ويعتبر الإنسان، أي إنسان، في أي زمان ومكان، جزء من هذه البيئة، لا يسعه إلا أن يدافع عن مصالح الجميع، هن المصلحة الأساسية في الحياة، في الإبقاء على مقومات هذه الحياة، والمحافظة على نوعيتها وديموميتها.

ليس مطروحاً تأسيس حزباً جديداً بين الأحزاب، ولا حزباً ضد كل الأحزاب، إنما حزباً يقدم البدائل على كل المستويات، الفكرية منها والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... وربما الحضارية، ويفتح آفاقاً جديدة، للنقاش أولاً، ولإمكانية التغيير ثانياً.

قد يقال ان هذا الطرح قد يحول حزب البيئة إلى حزب مثالي وغير واقعي. وهذا صحيح. وهذا ما هو مطلوب فعلاً لمقاربة المسألة البيئية.

يجب أن يكون الحزب البيئي حزباً مثالياً فعلاً، بمعنى أن يكون له مثل وقيم عليا يصبوا إلى تحقيقها، وأن تكون " عليا " فعلاً. حزب مثالي، بمعنى أن يحمل " إيديولوجيا " أن ينطلق من تصور ما للكون ولموقع الإنسان منه وفيه، ويعمل على التغيير الشامل من اجل محاولة تحقيق هذه القيم وهذه التصورات.

الجمعة ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٤ .

- **البيئة: حركات كثيرة لم تنفع فماذا يقدم الخضر؟**

كتبت مي إليان رزق في جريدة النهار ٢٠٠٤/١٠/٢٠ عن تأسيس حزب جديد باسم " حزب الخضر" حصل على ترخيص في جلسة مجلس الوزراء في ٣ حزيران ٢٠٠٤. ومؤسسو هذا الحزب هو النائب أكرم شهيب ، منير بو غانم، ندى زعرور، لميا منصور، فريد شعبان، محمد خولي، ميشال سكاف، ادغار شهاب.

وبالرغم من مرور بضعة أشهر فإن المؤسسين يتريثون في الظهور قبل أن تنظم أمور حزبهم. في الوقت الذي يتشاءم فيه بعض المراقبين من وضع البيئة في لبنان، فالحركة البيئية في لبنان، سواء أخذت شكل أحزاب أو جمعيات بيئية، لن يحقق نشاطها غايته. فرغم أن الجمعيات البيئية ناشطة في لبنان أكثر من أي بلد عربي آخر، فجع المواطنون عندما اكتشفوا انه رغم كل الصراخ للمحافظة على ما تبقى من جبال، لم يرف للحكومة جفن، عندما أقرت مخططاً أسمته توجيهياً فرض أربع كسارات في كل قضاء...

وبالرغم من الآراء غير المشجعة- يقول أحد الناشطين البيئيين، انه ليس بإمكان رجل عاقل أن يعارض فكرة قيام حزب بيئي، فهو وإن لم يتمكن من حل المشكلات البيئية، فلا بد من أن يساهم في التوعية البيئية والتذكير بالوضع القائم.

- **مذبحة متمادية ضد الأرز والشوح في جبال عكار ... ولا من يسأل**

أشجار عمرها يزيد على مئات السنين، ولا يشكل عمرها المديد درعاً كافياً لحمايتها من الاعتداءات اليومية، إذ يتم نقل زهاء ٢٥ طناً من الحطب المقطوع يومياً بواسطة تراكتورات من دون حسيب ولا رقيب. وفق ما أشار الأهالي في بلدة حرار في أعالي الجبال العكارية. زهاء عشرين شجرة بين شوح وأرز ولزاب . كانت حصيلة آخر مجزرة، علماً أن وجود جذوع أخرى مقطوعة في وقت سابق تشهد على تكرار الاعتداءات فالمنطقة نائية وبالنسبة للبعض سائبة.

جمعية التربية البيئية زارت الموقع تلبية لدعوة أهالي المنطقة المستائين من الوضع، وعبرت عن رفضهم لما يجري... وأشار رئيس الجمعية بول أبي راشد إلى أنه من المؤسف أن تصل الفؤوس إلى أعناق أشجار معمرة... وكان أهالي حرار قد ناشدوا رئيس الجمهورية وضع حد للمجزرة بحق الأشجار المعمرة. كما طالب المختار باسم الأهالي بالتحرك الفوري من جانب المسؤولين في وزارتي الزراعة والبيئة لوقف المجزرة. أما المخيف في المسألة يكمن في أن تكتب الصحافة ويطالب الأهالي ولا من آذان صاغية أو إجراءات تنفيذية قاسية تتخذ بحق المعتدين.

مي إليان رزق النهار ٢٠٠٤/١٠/١٣

- **مجارير أعالي كسروان تهدد بوباء بيئي وسياحي**

تتكرر أزمة مياه الصرف الصحي في مختلف المناطق اللبناني. ولعل انعكاساتها الأشد سوءاً هي تلك التي تضرب الحركة السياحية، من دون أن توفر حياة الناس أو المزروعات. ويختصر هذا الواقع ما تعاني منه بلدات أعالي قضاء كسروان، حيث المجارير تنساب كالروافد النهرية. من منطقة عيون السيمان، لتمتزج بمياه مغارة جعيتا وتهدد بالتالي بنزعها عن الخارطة السياحية.

بدأت معاناة السكان مع المجارير منذ ثلاث سنوات ونيف. وقد بذلت محاولات عدة لإيجاد الحلول، لكن الوعود بقيت وعوداً وكان آخرها في الصيف الماضي.. فالمصيبة التي تجمع وحدت جهود رؤساء بلديات فاريا – حراجل – وطى الجوز – رعشين – بقعاتا، الذين تمكنوا بدعم من اتحاد بلديات كسروان الفتوح على تلزيم المشروع الذي يقضي بإنشاء محطة تكرير صغيرة لمجارير البلدات المتضررة.

ويقول رئيس الاتحاد نهاد نوفل أن مسألة الصرف الصحي في كسروان تحتاج إلى إنشاء محطة تكرير يحل مشكلة أعالي البلدات الكسروانية المتضررة، وإلى إنشاء محطة ثانية في قضاء كسروان – الفتوح .

غراسيا بيطار السفير ٢٠٠٤/١٠/٨

- **حملة الأزرق الكبير من عكار إلى الناقورة**

للسنة الثانية على التوالي، انطلقت في ٣ تشرين الأول حملة الأزرق الكبير لتنظيف الشاطئ اللبناني وبحره التي تنظمها جمعية " سيدرز للعناية" برعاية وزارة البيئة تحت عنوان : " أنقذوا المتوسط" على طول الشاطئ اللبناني من عكار إلى الناقورة، بمشاركة أكثر من ٣٠٠ متطوع من مدارس رسمية وخاصة وجمعيات أندية وبلديات، بمؤازرة نحو مئة من عناصر الجيش اللبناني.

تحقيق، جريدة البلد ٢٠٠٤/١٠/٤

- **مسلخان في عكار والذبح في الملاحم**

حالات من الإغماء والإعياء، وحالات تسمم مستورة... هذا ما يحدث في أحيان كثيرة في بلدات عكارية. وقليلون هم الذين يتجرءون على الإفصاح على أسباب ذلك.

الحالة موجودة والكل يعرف المشكلة، والسؤال المطروح: هل أن الرقابة فعالة، وهل ينشط المراقبون الصحيون على الخط العكاري، وهل تتقيد المسالخ والملاحم بالشروط القانونية.

أسئلة كثيرة تدور في ذهن العكاري الذي لا يعرف إلا القليل عن هذه الشروط والمواصفات، وإذا كان المسلخ الرسمي الوحيد في عكار هو مسلخ ببنين. الذي يشير مصدر مسؤول في قائمقامية عكار إلى وجود حالة تمنع لدى الجزارين واللحامين عن الالتزام بالشروط الصحية المتعارف عليها: فإن المسلخ الآخر هو مسلخ حلبا الذي تنظم شؤونه بلدية حلبا. لا يخضع بدوره للرقابة الصحية...

أمام هذه الفوضى التي تعم أسواق اللحوم في عكار يبقى السؤال المشروع : أليس من حق المواطن وحفاظاً على صحته. أن تتحرك الأجهزة الصحية لتفعيل القوانين المعمول بها.

السفير ٢٠٠٤/١٠/١٢

- **ممنوع على أهلها أن يمرضوا: في بشري هياكل حجرية لا مستشفيات**

ممنوع أن تمرض، أو أن تتعرض لحادث يستدعي دخولك العاجل إلى المستشفى. ففي هذه المنطقة البعيدة الموجودة في محيط قاس. وطبيعة صعبة المراس، طالما قضى المرض على الطريق إلى مستشفى بعيدة. فبشري وقرى قضائها، غالباً ما تكون معزولة عن العالم الخارجي، بسبب شتائها القارس وطرقها المقطوعة.

في بشري ثلاث مستشفيات، وكلها هياكل حجرية لا نفع منها ولا فائدة فالمستشفى الريفي الحكومي القديم متوقف منذ أكثر من ١٥ سنة، وقد تحول مع الزمن مستوصفاً لا فائدة منه. فهو يفتقر إلى التجهيزات لا أشعة ـ لا مختبر، لا طوارئ، لا غرف عمليات.

مستشفى شير مار ماما الكبير، والذي بناه السيد أنطوان الخوري طوق من تبرعات المهاجرين... هو مبنى ضخم يستطيع أن يضم مستشفى ودار عجزة ودار نقاهة ومراكز العلاج الفيزيائي ومقراً للصليب الأحمر، ولكن عراقيل عدة تؤخر استعماله من عدم اكتمال المبنى وتتجهيزاته.

وأخيراً مستشفى مار يوحنا، الذي أعلن أكثر من موعد لافتتاحه، والذي بني بمبادرة من الأب فيكتور كيروز... مرت على بنائه أعواماً طويلة وإعادة بنائه لأنه كان مخالفاً للمواصفات المطلوبة من وزارة الصحة. بسبب ضيق الممرات والغرف وبسبب مشاكل إدارية أخرى.

فهل يمكن أن نتصور غياب أبسط أنواع الخدمات الصحية عن منطقة أساسية في لبنان، في حين أنها تزخر بكل المقومات التي تشكل مادة للدعاية السياحية في العالم: من غابة الأرز إلى مغارة قاديشا إلى صوامع قنوبين ومتحف جبران.

تحقيق زكية النكت رحمة النهار ٢٠٠٤/١٠/١

- **التوطين – التملك – حق العمل**

فتحت صفحة " قضايا النهار " ملف الوجود الفلسطيني في لبنان حاضره ومستقبله وناقشت بعض الشخصيات السياسية في " خطوطه الحمر" اللبنانية. كما في آفاقه العربية والدولية، شارك في إبداء الرأي: إدمون نعيم نسليم الحص، مروان فارس، فريد الخازن، طلال عتريسي ، عمر نشابة، زياد ماجد، محمود سويد... وهنا عرض لأبرز الآراء:

ادمون نعيم: دعني أوضح بعض التعابير القانونية التي تبناها المشترع اللبناني في الدستور، فقد أورد هذا المشترع في تعديل عام ١٩٩٠ أن التوطين محرم في الدولة اللبنانية، وهنا يجب أن نسأل ما معنى التوطين؟ التوطين معناه إعطاء الجنسية اللبنانية للشخص الأجنبي وخاصة الفلسطيني. وقد أثيرت في هذا الإطار مسألة ما إذا كان اكتساب الفلسطيني مساحة عقارية أو بناء في الدولة اللبنانية يشكل توطيناً. وقد تبين أن البعض فطن لذلك. وهذا غير صحيح ومخالف لمعاني تعديل ١٩٩٠، ذلك أن اكتساب شخص أجنبي لمساحة عقارية أو مبنى في الدولة اللبنانية لا يشكل توطيناً... وبالتالي إذا مكنّا الفلسطيني- طالما هو مبعد عن أرضه، ومن الناحية الإنسانية، أن يستأجر أو يتملك شقة أو مساحة عقارية في الأراضي اللبنانية فإن هذا لا يشكل توطيناً ولا يتعارض مع النصوص القانونية.

سليم الحص: اللاجئ الفلسطيني هو إنسان أولاً وأخيراً.والإنسان له حقوق أبسطها أن يتمتع بحياة كريمة أو بالأحرى بالحدود الدنيا من الكرامة. وهذه الشروط مفقودة للأسف في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. ولا عذر في ذلك. وليس من تفسير لهذا الوضع. أنا أقول دائماً أن في التفسير تبريراً. وبما أني لا أجد مبرراً لهذا الموقف تجاه الفلسطينيين فلا أريد أن أفسره. ومع ذلك يجب الاعتراف أن الظلم اللاحق باللاجئين الفلسطينيين من ناحية حقوق الإنسان قد يكون عائداً إلى حساسية مرهفة جداً في لبنان من موضوع التوطين.

مروان فارس: يعاني الفلسطينيون في المخيمات من أوضاع صعبة للغاية لأسباب عديدة يعود بعضها إلى تركيبة النظام السياسي الخائف من نفسه وبعضها إلى التناقضات الداخلية في الكيان. فينتج عن كل ذلك حرمان الفلسطينيين من الحق بالعمل الذي هو حق أقرته الشرعة الدولية لحقوق الإنسان تلك الشرعة التي يفاخر لبنان بأنه ساهم مساهمة فعالة في وضعها ومخالفة الشرعة بمنع الفلسطينيين من العمل يسيء فعلاً إلى صورة الدولة وبشكل خاص إلى الجانب الإنساني فيها. إن عدداً من الأطباء والعاملين في المختبرات الطبية مثلاً يمنعون ليس فقط من فتح مختبرات خاصة بهم بل أيضاً من العمل في مختبرات هي ملك لأصحابها من اللبنانيين. إن هذا مثل على المعاملة التي تعتمد مبدأ التمييز والتي تطرح الموضوعة الأساسية في أنصاف الناس.

محمود سويد: يبقى الوضع الاجتماعي والخدماتي للفلسطينيين في لبنان، وخصوصاً من هم في المخيمات حيث يعيش عشرات الألوف في ظروف لا تليق بـ " البلد المضيف ".

إن الإدعاء بأن حرمان الفلسطينيين من العمل والحجر عليهم في مخيمات البؤس والذل هو لحماية حق اللبناني بالعمل. يسقط إذا علمنا أن آلاف من العمال العرب والأجانب يعملون في لبنان، في وظائف لا يريدها اللبنانيون، فمن يزاحم الفلسطيني إذا ما أطلق سراحه للعمل خارج أسوار المخيم؟

جريدة النهار ٦- ١٦ تشرين أول ٢٠٠٤

- **الطلاب الجامعيون الفلسطينيون غياب الحوافز وتفكير مشتت**

أوضاع الطلاب الجامعيين الفلسطينيين الصعبة تناولها مقال أنور الموس في جريدة السفير. فالطالب مضطر إلى العمل لتأمين كلفة الدراسة من هنا يفكر الكثير منهم بالهجرة والسفر. ومن لم يستطع يبحث عن عمل فلا يجده. ومن يحالفه الحظ ويخرج من الجامعة يدخل في نفق مظلم بعد التخرج. فالفلسطيني محروم من ٧٢ وظيفة فما فائدة التعليم إذاً.

السفير ٢٠٠٤/١٠/٩

- **برج حمود- النبعة.**

على أثر الشغب الذي شهدته منطقة برج حمود بعد مقتل أحد شبابها. كتب فيديل سبيتي تحقيقاً في جريدة البلد وصف فيه أحوال الحي والاحتقان الذي يعيشه.

وكتب محمد أبي سمرا على هامش التحقيق تعليقاً نقتطف منه:" عشية الحرب كان يغلب على سكان محلة برج حمود في الضاحية الشمالية الشرقية ببيروت، خليط من فئات شعبية وعمالية أرمنية ولبنانية مسيحية وشيعية.

كانت المنطقة في الأصل، أي قبل قدوم الأرمن في بداية القرن العشرين. والشيعة الجنوبيين والبعلبكيين في الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن نفسه، مسيحية السكن والملكية العقارية.

قدوم النازحين الأرمن وإقامتهم فيها أدخل إليها الصناعات الحرفية التي يتميزون بها، خصوصاً صناعة الأحذية، وفي المنطقة التي نزلوا فيها أنشأ الأرمن متاجرهم لهذه الصناعة الناشطة ولغيرها من الصناعات الحرفية كالألبسة وبعض السلع الاستهلاكية والغذائية الأخرى ثم تملكوا العقارات في المنطقة وشيدوا البنايات السكنية. وغلب على أسواق برج حمود الطابع الأرمني. وهذا ما ظل ظاهراً حتى اليوم. بعدما تضاءل عدد السكان الأرمن هناك بسبب الهجرة الأرمنية الكثيفة إلى ساحل المتن الشمالي وإلى أميركا وأوروبا في زمن الحرب وما بعدها وحتى الساعة. والشيعة القادمون إلى برج حمود أدت كثافتهم إلى إنشاء حي سكني خاص بهم، هو النبعة التي اتصلت ببرج حمود، حيث خالط الشيعة المسيحيين والأرمن، وجاروهم في صناعة الأحذية التي جلبها بعضهم من صور وبنت جبيل.

نجم عن هذا التخالط السكني والحرفي والتجاري " تثاقف" بين هذه الجماعات المختلفة المشارب والعادات ، كما نجم أيضاً تنابذ وحساسيات وحزازات خصوصاً بين قبضايات الأحياء وفتواتها من الأرمن والشيعة والمسيحيين.

في السنوات العشر الأخيرة التي تلت الحرب تلاشت الفئات القادرة على الانتقال إلى خارج برج حمود والنبعة من الفئات الثلاث (الأرمن ، الشيعة ، المسيحيين) في ترك أملاكها ومساكنها وتأجيرها من العمال السوريين وغيرهم من المصريين والآسيويين . وخلفت هجرة القادرين من الأرمن واللبنانيين وراءها شعوراً طبيعياً حاداً وخانقاً لدى غير القادرين على الانتقال عن المنطقة التي تتكاثر فيها سكن العمال السوريين، وما يعنيه هذا النوع من السكن من تحول في طبيعة الحياة والعلاقات اليومية ومشاهدها.

حوادث برج حمود- النبعة حلقة من سلسلة وقائع سبقتها ولحقت بها وسوف تتكرر في المستقبل في مجتمع تتقلص فئاته الوسطى وحلقاته الوسيطة وتضعف وتتسع فئاته الشعبية والدنيا المحتقنة والمنكمشة على عوالمها الداخلية وغرائزها الخاصة والخائفة والتي تتبادل الخوف والشائعات والغضب. هذا والفئات العليا، تتعامل مع البلد ومقدراته وأهله بوصفه مستعمرة للتناهب الداخلي والخارجي.

البلد ٢٠٠٤/١٠/٣

- **حانين المنسية**

لم تعرف حانين الهجرة قبل التهجير القصري، الذي أصابها أثناء الاحتلال. والتهجير التقصيري الذي شملها بعد التحرير كغيرها من القرى فقد بلغ عدد سكانها في منتصف السبعينات ألفي شخص، عاش معظمهم في البلدة التي كانت تعتمد، كجاراتها من القرى على زراعة الدخان. بالإضافة إلى بعض الزراعات الأخرى.

أحد الأهالي يطالب بإعادة العمل برخص الدخان التي من شأنها إطلاق حركة إنتاجية في البلد التي لا يتجاوز حالياً عدد محلاتها التجارية الثلاثة. تؤمن بعض الحاجيات اليومية، وبالتالي فإن الحركة الاقتصادية شبه معدومة.

وما زالت البلدة المستحدثة في حانين مهجرة، فلا وجود لمقر بلدي كما أنها لم تحصل على إذن بصرف ميزانيتها المحولة من الصندوق البلدي المستقل. ويعرب نائب مجلسها البلدي ناصر سويدان عن: تفاجئه بتفريخ مدرسة رسمية تتمتع بمواصفات خمس نجوم بلغت تكاليفها ٩٠٠ مليون ليرة تستطيع استيعاب كامل تلاميذ المنطقة. بينما ليس في حانين إلا ١٨ تلميذاً. ويتساءل كيف يمكن تأمين هذا المبلغ لمدرسة لا يمكن تصور الحاجة إليها ولو بعد مئة سنة، بينما المال غير موجود لإنارة الطريق العامة بعدد من اللمبات ؟؟

- **الرويمة في جرود أكروم:**

حكاية قرى الجرود التي فقدت الحس الإنمائي نظراً إلى وجودها في أعالي الجبال بين قضائي الهرمل وعكار. غريبة وميزة هذه القرى المنسية أرهقها الإهمال السافر على مر السنين، فتشابهت مشكلاتها الحياتية ومعاناتها.

تقع الرويمة في جبل أكروم وتبعد عن الهرمل ٤٠ كيلومتراً. عدد سكانها ٥٠٠ شخص، يهجرها قسم منهم في الشتاء إلى البلدات المجاورة، مدرستها الرسمية تواجه خطر السقوط وشبكة المياه مهترئة والمستوصف يحتاج إلى الأمصال. إضافة إلى عدم وجود هاتف وانعدام الإنارة، وتواجه أعطالاً دائمة في الكهرباء.

علي جعفر النهار – المناطق ٣٠ تشرين أول ٢٠٤

تـــــنـمية

- **من هم UN Voluntiers في لبنان وماذا يفعلون ؟**

ما هو برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومن هم المتطوعون وأين يعملون؟ مدير برنامج المتطوعين في الأمم المتحدة جورج أيشورن الألماني الجنسية يعرف العمل التطوعي بما يلي: بالنسبة لعشرات الملايين من الناس حول العالم ، هو تعبير عن دعم لمبدأ مفاده: أنه إذا عملنا سوية، يمكننا أن نجعل العالم مكاناً أفضل لكل الناس.. ويوفر العمل التطوعي كبقية برامج الأمم المتحدة سلطات أكبر للأفراد ويؤدي إلى بناء التضامن وتشجيع المشاركة وحماية المعرضين لأخطار التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ويوضح انه يوجد ٢٣ متطوعاً ومتطوعة تتراوح أعمارهم بين ٢٤ و ٤٤ سنة هم خليط بين لبنانيين وجنسيات أوروبية وأميركية وآسيوية وأفريقية متنوعة جميعهم من خريجي الجامعات يتمتعون بخبرات عالية لا يهدفون من نشاطهم الكسب المادي رغم أنهم يتقاضون مبالغ مالية تكفي لاستمرارية عملهم.

ويعتبر ايشورن أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة ، هو الذراع التطوعي لنظام الأمم المتحدة الذي يمد يد المساعدة لتحقيق تنمية إنسانية مستدامة في ١٤٠ بلداً. والبرنامج أنشأته الجمعية العامة١٩٧٠ ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP .

البلد ٢٠٠٤/١٠/٣

- **بناء القدرات للحد من الفقر**

تضافرت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية فأثمرت بعد سنوات من التعاون بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية مشروع بناء القدرات للحد من الفقر الذي تزخر روزنامة عمله بأنشطة تهدف إلى تطوير السياسات الاجتماعية في لبنان والعمل مع جميع الأطراف والأخرى المعنية لوضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر.

مدير البرنامج أديب نعمة تحدث عن البرنامج: الهدف الأساسي من المشروع هو تعزيز الدور الريادي لوزارة الشؤون الاجتماعية في الترويج للاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية في عمليات صنع القرار الوطني، بالإضافة إلى المساهمة في وضع وتطبيق السياسات الاجتماعية على المستوى الوطني وعلى الأخص على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية. كما يعمل المشروع على تنفيذ التحقيق الميداني الوطني عن أحوال المعيشة والذي من المتوقع أن يوفر قاعدة بيانات إحصائية دقيقة وشاملة لوضع سياسات تهدف إلى تقليص الفقر. ويعمل أيضاً على توفير الدعم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في إعادة تنظيم برامج الخدمات لديها، وإنعاش دور مراكز الخدمات الإنمائية كفاعل أساسي في التنمية في المناطق وشريك فعال مع المجتمع المدني. وأخيراً يقوم المشروع في مساعدة وزارة الشؤون على بلورة خطة وطنية شاملة للحماية الاجتماعية.

جورج الحوراني البلد ٢٠٠٤/١٠/١٠

- **لبنان في المرتبة ٩٧ في الفساد**

للسنة الثانية على التوالي، دخل لبنان مؤشر مدركات الفساد الذي يتولى ترتيب الدول وفقاً لدرجة إدراك الفساد لدى الإداريين والسياسيين. فاحتل المرتبة ٩٧ بين ١٤٦ دولة شملها التصنيف. وبذلك، تقاسم المركز مع الجزائر ومقدونيا ونيكاراغوا وصربيا محققاً تراجعاً لافتاً بعد وروده في المرتبة ٧٨ العام الماضي.

في المؤتمر الصحافي الذي عقده الفرع اللبناني لمنظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير حكومية مركزها ألمانيا، شرح المحامي محمد مطر أن منظمة الشفافية الدولية تطلق منذ ١٩٩٥، المؤشر في مؤتمرات صحافية متزامنة. وإن مؤشر هذه السنة هو من الأكثر اعتماداً في ١٤٦ دولة بينها ١١٨ دولة عربية.

وذكر أن المؤشر يركز على الفساد في القطاع العام. ويعتبر الفساد استغلال منصب ما لمكاسب خاصة. وهو مؤشر مركب ينظر في ١٨ مصدراً من استمارات واستفتاءات مختلفة تابعة لـ ١٢ مؤسسة مستقلة وزعت على رجال ونساء أعمال وأكاديميين ومحللي مخاطر، من مواطنين وأجانب.

وقال أن مؤشر الفساد في لبنان يستند إلى خمسة استطلاعات من خمسة مصادر مختلفة، أي بإضافة مصدر واحد إلى المصادر المعتمدة العام الفائت. مشيراً إلى أن علامة لبنان تراجعت من (٣,٥ إلى ٢,٧ من أصل ١٥ ممكنة) وهو انخفاض ملحوظ لسنة واحدة.

ويعكس التراجع في موقع لبنان، آثار قضايا الفساد المتكررة على الرأي العام اللبناني والعالمي. فإضافة إلى تعقيد المعاملات الإدارية وكثرة الرشاوي، فإن عدم بت قضايا الفساد في وزارات الزراعة والنفط والطاقة ومؤسسات كهرباء لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يؤثر سلباً على تقويم المستفتين لمستوى الفساد.

وتظهر في كثير من القضايا حالات شائعة لتضارب المصالح واستغلال المنصب العام والإثراء غير المشروع وصرف النفوذ وتقاضي العمولات على الصفقات الكبرى.

أما الحديث عن محاربة الفساد والإصلاح الإداري، فلا جدوى منه أن لم يتلازم مع ضغوط عملية وتطبيقية تخفف من وطأة الفساد على المستويين الكبير والصغير.

النهار ٢٠٠٤/١٠/٢١

- **دولة لبنان الفاسدة**

تعقيباً على تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد كتب زياد بارود مقالاً في ملحق النهار ٢٠٠٤/١٠/٣١ نقتطف منه ما يلي:

" أما على المستوى اللبناني، فمن اللافت في مؤشر العام الحالي أن لبنان قد حل بين الدول العربية في المرتبة ١٣ في حين احتلت سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول العربية. إن مدركات الفساد اللبناني لا ترتبط بشكل حصري بأداء الإدارة بمعنى القطاع الإداري العام، وإنما تشمل أيضاً وعلى حد سواء القطاع الخاص أيضاً في تداعيات تعامله مع القطاع العام وشراكته في بناء الدولة... ويكفي استذكار ملحمة بنك المدينة التي لم تنته فصولاً بعد، للوقوف على مدى انعدام الشفافية وعدم القدرة، أو عدم الرغبة في إعطاء اللبنانيين أجوبة على تساؤلات باتت تقض مضاجعهم وتهدد استقرارهم المعيشي في حده الأدنى وتهدد استقرارهم السياسي في أدنى ما وصلت إليه الممارسة السياسية.

لقد عرفت الدولة في لبنان في الأداء الإداري نقلة نوعية في بداية عهد الرئيس فؤاد شهاب، أو خصوصاً عبر المراسيم الإشتراعية التي أرست عام ١٩٥٩ الخطوات الأولى لدولة المؤسسات من خلال إنشاء مجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة والتفتيش المركزي... لكن تأرجح الاستقرار السياسي مذ ذاك منع الانتقال من مؤسسات الدولة على دولة المؤسسات وساهمت سنوات الحرب في إسقاط منظومة القيم إلى أدنى درجاتها، بحيث أصبحت السرقة " شطارة" وأصبح سلم الارتقاء السياسي والاجتماعي مرتبطاً بالمال والنقود مهما كان مصدرها.

إن جميع المحاولات منذ ١٩٩٠. في اتجاه وضع حد للفساد كانت كلها ظرفية ومؤقتة وعابرة. ولم تقترن بإدارة سياسة فيها من التصميم ما يكفي للانتقال من حيز إدراك الأزمة إلى حيز القضاء عليها وعلى مسبباتها. فالفساد في لبنان ليس خفياً ومستتراً، بل شفافاً بكل معنى الكلمة! بل أن للسنوات الأخيرة كرست وقاحة الفساد والمفسدين في غياب مسائلة. أما فتح الملفات واقفالها، فإرادة سياسية بامتياز في انتقائية تقوم على قاعدة الولاء كمعيار للتمييز.

- **المجلس النسائي كرم الفائزات في الانتخابات البلدية**

كرم المجلس النسائي مائتين وخمسين سيدة فزن في الانتخابات البلدية والاختيارية التي جرت خلال شهر أيار الماضي في لبنان. تم خلال التكريم عرض أفكار متعلقة بتمكين المرأة في المجال السياسي والمطالبة بقانون ينص على تمثيل النساء بنسبة معينة.

السفير ٢٠٠٤/١٠/٧

- **قضايا المرأة ناقشت تقرير التقدم ي القوانين لإلغاء التمييز ضد المرأة**
ترهيب بدخول المرأة الحكومة لأول مرة

عقدت اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة مؤتمراً صحافياً في دار نقابة الصحافة لمناقشة تقريرها عن التقدم المحرز في القوانين اللبنانية لإلغاء أشكال التمييز ضد المرأة التي أعدته بالتعاون مع يونيفيم.

اعتبرت شعراني رئيسة اللجنة الأهلية: أن حقوق الإنسان للمرأة اللبنانية سوف تظل على نحو ما حددتها الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. اسماً لغير مسمى. ما لم تنل الاعتراف الكامل، وما لم تتم حمايتها وتطبيقها وتنفيذها وأعمالها في القوانين الوطنية اللبنانية فضلاً عن الممارسة والتطبيق.

ورأت إننا في مجتمعنا اللبناني نعاني مشكلات عدة تتعلق بعدم احترام المرأة لحقوقها كإنسان، أهمها: عدم تطبيق نصوص القوانين والتشريعات في الواقع العملي. جهل المرأة بحقوقها وانتشار الأمية القانونية بين النساء. عدم توفر الآليات الملائمة لتعزيز احترام حقوق الإنسان للمرأة. ومراقبة الانتهاكات ومتابعة مرتكبيها، عدم وعي المجتمع بجميع فئاته بالمواثيق الدولية والتشريعات الخاصة بحقوق المرأة كإنسان.

وعرضت الدكتورة شرف الدين التقرير، مرحبة بدخول أول سيدتين إلى السلطة التنفيذية، وقالت : لقد تم اختراق الجدار السميك وهذا بالنسبة لنا بداية طيبة، لكنها ليست كافية، فنحن نتطلع إلى المزيد الذي يعبر عن المرأة اللبنانية وإمكانياتها.

- **هيئة إلغاء الطائفية أطلقت خطتها:**
لقاء شعبي وعريضة وصندوق وحوارات

ومما جاء في الوثيقة: منذ الاستقلال، شكل إصلاح النظام السياسي في لبنان في اتجاه التخلص من الطائفية هدفاً معلناً ذهبت دائماً ممارسة أطراف هذا النظام في اتجاه معاكس لتحقيقه. لذلك تداعت أحزاب وتيارات وهيئات مدنية وحركات وشخصيات لدرس كيفية العمل لإلغاء الطائفية من خلال مؤسسات المجتمع المدني اللاطائفي لتأسيس تيار مدني لا طائفي يصوغ برنامجه وآليات عمله من أجل تشكيل قوة شعبية ضاغطة بهدف تجاوز الطائفية في لبنان عبر برنامج تدريجي محدد يقوم على:

١- إقرار قانون انتخاب ديموقراطي عصري يؤمن صحة التمثيل الشعبي وعدالته خارج القيد الطائفي وخفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً .
٢- اعتماد قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية.
٣- تفعيل الهيئات الرقابية وتحديث الإدارة واعتماد مبدأ الأهلية والكفاية في التوظيف.
٤- تحصين الحريات الديموقراطية وحمايتها.
٥- تعزيز استقلال السلطة القضائية.
٦- تنشئة الجيل الجديد على نبذ الطائفية عبر تعزيز الانتماء الوطني وتطوير المناهج التربوية والتعليم الرسمي والخاص على كل المستويات وخصوصاً الجامعة اللبنانية.
٧- تأكيد حرية الإعلام ودوره في نشر الوعي الوطني اللاطائفي.
٨- المساواة بين المواطنين على أساس مبدأ المواطنة وشرعة حقوق الإنسان وإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة.
٩- وقف تبديد المال العام وثروات البلاد التي تذهب لمصلحة المستفدين من النظام الطائفي وامتيازات الطوائف.

- الخطة المرحلية:

- عقد أول لقاء شعبي لا طائفي يضم هيئات وأندية ومنابر المجتمع المدني وقواه وشخصيات علمية وثقافية وحقوقية وتربوية وإعلامية تناقش البرنامج وتقره وتعمل على تنفيذه.
- تنظيم عريضة إلغاء الطائفية والعمل على جمع مئة ألف توقيع عليها وإقامة مهرجان في بيروت لإعلان إطلاق مشروع العريضة.
- تشكيل هيئة لمكافحة الطائفية تلاحق الإثارة الطائفية بصفتها دعوة عنصرية مشابهة للتمييز العنصري.

أخبـــار ثقـــافية

- **مسرح المدينة من جديد**

بعد إقفال مسرح المدينة في كليمونصو في شهر نيسان الماضي، تمكنت الفنانة نضال الأشقر من توقيع عقد لافتتاح مسرح المدينة ثانية في مسرح السارولا الحمراء. على أن يكون الافتتاح في مطلع عام ٢٠٠٥ بعد ترميم المسرح، على أن يكون ملتقى للشباب ليتحاوروا ويقدموا إبداعاتهم . هذا المركز سيصبح جزءاً من مدينة بيروت.
النهار ٢٠٠٤/١٠/١٩

- **معرض الكتاب بالفرنسية**

اقرأ بالفرنسية والموسيقى استقطب أكثر من ٨٢ ألف زائر العام الماضي، ومن المتوقع أن يزوره في دورته الـ ١٣ نحو ٢٠ ألف زائر وإذا تحقق هذا الرقم تصبح هذه التظاهرة الأكبر عالمياً بعد معرض فرنسا.
مدير البعثة الثقافية الفرنسية فردريك كلافييه تحدث عن هذا اللقاء العالمي الموضوع على الروزنامة الثقافية العالمية وقال: كل العالم على موعد مع هذا المعرض الناجح، الذي سيشارك فيه العديد من كتاب فرنسا المعروفين.
النهار ٢٠٠٤/١٠/٢٢